



أحداث ومسارات في حياة السيد طارق بن تيمور السياسية (١٩٣٧ - ١٩٧١م)

سعاد بنت عبدالله بيت فاضل

طالبة دكتوراه

قسم التاريخ

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

جامعة السلطان قابوس

mosleh5@hotmail.com

يوسف بن عبدالله الغيلاني

أستاذ مساعد

قسم التاريخ

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

جامعة السلطان قابوس

ghailani@squ.edu.om

أحداث ومسارات في حياة السيد طارق بن تيمور السياسية (١٩٣٧ - ١٩٧١م)

يوسف بن عبدالله الغيلاني، و سعاد بنت عبدالله بيت فاضل

الملخص:

تتمحور هذه الدراسة حول النظرة السياسية للسيد طارق بن تيمور، ومساندته للسلطان سعيد بن تيمور، ومن ثم السلطان قابوس بن سعيد لبناء دولة عصرية، كما تبحث في مواقفه السياسية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٠م، والتي من خلالها طمح السيد طارق إلى تحسين أوضاع عُمان الداخلية، ومن أجل ذلك قسمت الدراسة إلى أربع محاور رئيسية، تناول المحور الأول أهم الأعمال التي قام بها السيد طارق بن تيمور في عهد السلطان سعيد بن تيمور (١٩٣٢ - ١٩٧٠م)، وناقش المحور الثاني تطورات الأحداث في عُمان والتي شجعت السيد طارق على اتخاذ موقف مغاير من أخيه السلطان سعيد، في حين ركز المحوران الثالث والرابع على تطور هيكل الحكومة العُمانية، وأثر ذلك على الأوضاع الداخلية، وعلى الجهود التي بذلها السيد طارق بن تيمور لتحصل عُمان على الاعتراف العربي والدولي. ويتضح في هذا البحث الدور الذي أداه السيد طارق على الساحة السياسية العُمانية.

الكلمات المفتاحية: السيد طارق، السلطان سعيد، السلطان قابوس، الدستور.

Events and Paths in the Political Life of Sayyid Tariq Bin Taimur (1937 – 1971)

Yousuf Al-Ghailani and Suad Bait Fadhil

Abstract:

This research revolves around the political view of Sayyid Tariq bin Taimur, his support to the Sultan Sa'id bin Taimur, and then Sultan Qaboos bin Sa'id in order to build a modern state. It also discusses his political positions during the period between 1962 and 1970, through which Sayyid Tariq aspired to improve the internal situations of Oman. For such purpose, the study was divided into four main axes. Whereas the first axis covered the most important work carried out by Sayyid Tariq bin Taimur during the reign of Sultan Sa'id bin Taimur (1932 – 1970); the second axis discussed developments in Oman that encouraged Sayyid Tariq to take a different situation from his brother Sultan Sa'id, while the third and fourth axes focused on the development of the Omani government structure, and its effect on the internal situations and the efforts made by Sayyid Tariq Bin Taimur, which helped Oman to obtain Arab and international recognition. This research shows the role that Sayyid Tariq played in the Omani political scene.

Keywords: Sayyid Tariq; Sultan Sa'id; Sultan Qaboos; Constitution.

المقدمة:

الأمريكية "American Roberts College" بإسطنبول، ثم انتقل إلى ألمانيا وأكمل تعليمه بمدينة ماين "Maine" الواقعة في فرانكفورت "Frankfort" منذ عام ١٩٣٤م، وكان السيد طارق حينها يبلغ من العمر ثلاثة عشر عاماً، وظل في ألمانيا حتى عام ١٩٣٧م، عندما توجه إلى مسقط للمرة الأولى بناء على طلب أخيه السلطان سعيد بن تيمور.

IOR/L/PS/12/200/9; IOR/R/15/1/447/9)

(IOR/R/15/3/230/10,14; Holden, 1966:4

التحق السيد طارق بفيلق قوات مسقط في أواخر الثلاثينات، وقد أتاح له ذلك خبرة كافية فيما يتعلق بالأسس العسكرية، كما ضمن للسلطان سعيد ابقاء أخيه السيد طارق منشغلاً بما يعزز امكانياته وقدراته الشخصية، قبل إرساله إلى كلية الشرطة في فيلور "Vellore" الواقعة بالقرب من مدراس "Madras" بالهند في عام ١٩٤٢م، وبعد الانتهاء منها عمل السيد طارق ضابطاً في وحدة زهوب "Zhop" التابعة للجيش الهندي على الحدود الشمالية الغربية للهند، وكان ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية.

(Allen, 2002: 7; Peterson, 2016: 64)

وفي اطار بناء شخصيته وتأهيلها ادارياً توجه في الخامس عشر من نوفمبر عام ١٩٤٤م، إلى نوشكي "Nushki" لتعلم الشؤون الإدارية هناك إضافة إلى مساعدته لفيلق قوات شاجي "Chagai" للتجنيد الاجباري، والتي جاء اختيارها بناء على تشابه ظروفها بالظروف في مسقط آنذاك، ولكي يتمكن من الحصول على فرصة لتعلم لغة البلوش، التي يتحدث بها كثير من سكان مسقط ، خاصة أفراد فيلق قوات مسقط، وبحلول الخامس عشر من ديسمبر، أصبح السيد طارق مساعداً للقائد العام، وبنهاية شهر يناير عام ١٩٤٥م غادر السيد طارق نوشكي "Nushki"، متوجهاً لتعلم الشؤون الإدارية في وكالة كويتا "Quetta"، حيث أمضى بها حوالي ثلاثة اسابيع. (IOR/R/15/1/467/4)

وبعد انتهاء السيد طارق تدريبه الإداري والعسكري المكثف مع وحدة زهوب "Zhop" وفيلق قوات شاجي "Chagai"، وهي إحدى الوحدات العسكرية بالهند آنذاك، أصبحت لديه خبرة كافية في مجال الإدارة والقيادة العسكرية مكنته من العودة إلى مسقط في السابع من يوليو عام ١٩٤٥م في ظل تكهنات لشغل منصب وزير الشؤون الخارجية بدلاً من السيد شهاب بن فيصل.

IOR/L/PS/12/2972/84; IOR/R/15/1/720/89;)

(IOR/R/15/6/242/44

لكن عند عودته طلب منه السلطان سعيد بن تيمور شغل منصب رئيس بلدية مسقط ومطرح والتي تأسست في عام ١٩٣٨م بتولي السيد هلال بن بدر البوسعيدي إدارة البلدية، وظل السيد طارق في هذا المنصب حتى عام ١٩٥٧م، وأظهر السيد طارق بأنه الأكثر نكاه وقدرة بين أفراد الأسرة الحاكمة، الأمر الذي زاد من تخوف السلطان سعيد منه، وتحت إدارة السيد طارق، تمكنت البلدية من توفير العديد من الخدمات كخدمات الصرف الصحي والصحة العامة والكهرباء لمسقط وقامت كذلك بتطوير نظام المياه مع إنشاء سدين في الوادي الكبير. Allen, IOR/R/15/1/467/6;

كان السلطان سعيد بن تيمور (١٩٣٢-١٩٧٠م) الذي خلف أبيه في الحكم عام ١٩٣٢م يعاني من ضائقة مالية منعتة من تحسين الأوضاع الداخلية في عُمان، وأياً كان ما يمكن قوله عن عهد السلطان سعيد بن تيمور، فقد بذل جهداً كبيراً لتصحيح الأوضاع المالية لعُمان. وبعد انتخاب الإمام محمد بن عبدالله الخليلي (١٩٢٠-١٩٥٤م) ومن ثم الإمام غالب بن علي الهنائي (١٩٥٤-١٩٥٩م) توالى الاضطرابات في البلاد، مما أدى إلى انقسام المجتمع العُماني، حتى أن أفراد من الأسرة الحاكمة نفسها طالبوا بالتغيير، وكان أقوى تحدي للسلطان من قبل أخيه السيد طارق بن تيمور؛ الذي طالب بتغيير نظام الحكم.

ومع بداية السبعينات قدم السيد طارق دعمه الكامل ليتولى السلطان قابوس الحكم، لتمر عُمان بعد ذلك بالعديد من التطورات المتلاحقة، التي أكدت أن عُمان عبر تاريخها لم تنصاع إلا إلى الحاكم الذي لديه كافة الصلاحيات.

(الريس، ٢٠٠٤: ٢٣٥، ٢٦٩؛ Kechichan, 1995: 6; Peterson,

2016: 200- 202)

مشكلة الدراسة

تركز هذه الدراسة على الاسهامات التي قدمها السيد طارق بن تيمور إلى عُمان، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما الصفات الشخصية التي اتسم بها السيد طارق بن تيمور؟
- ما موقف السيد طارق بن تيمور من السياسة التي اتبعها السلطان سعيد بن تيمور في الحكم؟
- كيف أسهم السيد طارق بن تيمور في تشكيل الحكومة الجديدة في عهد السلطان قابوس بن سعيد؟
- ما الإشكالات التي واجهها السيد طارق بن تيمور من أجل الحصول على الاعتراف العربي والدولي؟

أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم جوانب شخصية السيد طارق بن تيمور، والذي يعد من أهم الشخصيات المؤثرة على الساحة السياسية العُمانية خلال الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين، وتركز على اسهاماته لتحسين الأوضاع الداخلية في عُمان من خلال مواقفه الإيجابية وتقديم الدعم للسلطة الحاكمة، وجهوده الواضحة لتأخذ عُمان مكانها في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تتبع الأحداث التاريخية ودراستها؛ للتوصل إلى أهم الانجازات التي قدمها السيد طارق بن تيمور والتي أسهمت في بناء عُمان.

المحور الأول: السيد طارق بن تيمور وأدواره الأولى في عهد السلطان سعيد بن تيمور:

ولد السيد طارق بن تيمور عام ١٩٢١م، وخلال الفترة من سبتمبر ١٩٢٩م وحتى يونيو عام ١٩٣٢م، تلقى تعليمه في كلية روبرتس

(10- 11: 2002)

كما وتمثلت جهوده في تلك الإجراءات المتشددة التي فرضها على سكان مسقط؛ لإظهار العاصمة بمظهر حضاري، وبالرغم من بذل السيد طارق أفضل ما في وسعه، إلا أن السلطان سعيد عمل على إبعاده كباقي أفراد الأسرة الحاكمة، وتولى المناصب أفراد العائلة الذين لا تربطهم بالسلطان صلات قرى مباشرة، كونهم لم يمثلوا أي تهديد مباشر عليه.

(IOR/R/15/1/720/ 89; IOR/R/15/6/359/140; Allen,)

(10- 11: 2002)

وعندما طلب الشيخ أحمد بن محمد بن عيسى الحارثي مساعدة السلطان مع بداية عام ١٩٥٧م على إثر خلافه مع عمه الشيخ إبراهيم بن عيسى بن صالح الحارثي، الذي لم يقبل بتولي ابن أخيه زعامة الحرب، نتيجة توتر العلاقات فيما بينهما وموقفهما من حكم السلطان سعيد، أرسل السلطان أخيه السيد طارق للتصدي لتلك الأحداث. (فيليب، ٢٠١٢: ٣١٧)

فوجه السيد طارق إنذاراً للشيخ إبراهيم بن عيسى طالباً منه الاستسلام، ولكنه لم يستجب لذلك، فقامت قوات السلطان بمهاجمة قرية الظاهر بالمنطقة الشرقية من عُمان والتي تمركز بها، إلا أنها لم تتمكن من مواصلة الهجوم؛ لوجود أهالي المنطقة بها، وعليه رجع السيد طارق إلى مسقط للتشاور مع السلطان سعيد لإيجاد آلية للتصدي لهذه الحركة، فسمح السلطان بإجراء مفاوضات مع الشيخ إبراهيم بن عيسى أدت إلى تعهده بالتراجع عن موقفه، وطلب أن تبقى معه مجموعة مكونة من خمسة وعشرين رجلاً لتوفير الحماية له. (العمرى، ٢٠٠٩: ١١٦)

لم يلتزم الشيخ إبراهيم بن عيسى بوعد السلطان، وقام بتجميع عدد آخر من الرجال فأبلغت قبائل المنطقة السلطان سعيد بذلك، وبدؤوا في الاستعداد للدفاع عن مناطقهم ضد الشيخ إبراهيم بن عيسى ورجاله، وإزاء هذه التطورات بعث الشيخ إبراهيم بن عيسى للسلطان وأكد ولاءه له، وأوضح أنه خرج لمواجهة الشيخ أحمد بن محمد الحارثي لخلافات قديمة بينهما، وطلب من السلطان أن يوليه على المنطقة الشرقية بدلاً من ابن أخيه لأفضليته، فما كان من السلطان سعيد إلا أن رفض عرض الشيخ إبراهيم بن عيسى، ودعا شيوخ المناطق المجاورة للتصدي له، حينها تأكد للشيخ إبراهيم بن عيسى أنه فقد تأييد معظم القبائل فقرر الذهاب لمقابلة السلطان، وسلم نفسه لقوات السلطان سعيد بن تيمور المتواجدة في مدينة السيب، فأرسل السلطان سعيد بن تيمور لإحضاره إليه في مسقط. (الحارثي، ٢٠٠٧: ١٤٦)

ومن المفارقات أنه في الوقت الذي قبض فيه على الشيخ إبراهيم بن عيسى، رسا الشيخ طالب بن علي الهنائي على السواحل العُمانية مع عدة مئات من أتباعه ومعهم مختلف الأسلحة، بما في ذلك الرشاشات الخفيفة والألغام المضادة للدبابات، وقاموا بوضع الألغام في الحال عبر الطرق الرئيسية، وتوجه الشيخ طالب بن علي ورجاله لينضموا إلى قوات أخيه الإمام غالب الذي أعلن التمرد على السلطة الحاكمة؛ لذا أصدر السلطان أوامره بالاستيلاء على بلاد سبت؛ لإجبارهم على الانفصال عن الشيخ طالب بن علي

ولإجبار الإمام وأخيه على الخروج من القرى المجاورة للدفاع عن ممتلكاتهم. (Peterson, 2007: 80- 81)

وعند توجه السيد طارق إلى بلاد سبت، تمت محاصرته من قبل الشيخ سليمان بن حمير والشيخ طالب بن علي، فوقع اشتباك بالقرب من تنوف، أجبر من خلاله السيد طارق على التراجع إلى فهود التي كانت تمثل مركزاً لشركة النفط، ومنها توجه إلى مسقط. (الحارثي، ١٩٨٠: ٣٣٠- ٣٣١)

وفي الوقت نفسه انسحب والي نزوى السيد حمود بن سعود بن حارب البوسعيدي أحد قيادات السيد طارق الذي كان قد طلب منه التحصن بالقلعة إلى أن يعود إليه بقوة لنجدته، الأمر الذي ساعد قوات الإمام في الاستيلاء عليها دون أي مقاومة. (الريامي، ٢٠١٨: ١١٢)

لم يكد الإمام يسترجع مناطق نفوذه حتى وصلت التعزيزات البريطانية استجابة لطلب السلطان سعيد، وبدأت قوات السلطان هجماتها البرية فاستسلمت مدينة إزكي ومع تقدم قوات السلطان نحو فرق، ازدادت المقاومة، الأمر الذي أعاق تقدمها، إلا أنها تمكنت من احتلال فرق، فانسحبت قوات الإمام إلى نزوى وفي إثرها قوات السلطان التي تمكنت من الانتصار عليها والسيطرة على نزوى، مما اضطر الإمام غالب بن علي مع الشيخ سليمان بن حمير التوجه إلى الجبل الأخضر. (الشحي، ٢٠٠٥: ٥١)

بعد دخول السيد طارق ومعه السيد أحمد بن إبراهيم البوسعيدي نزوى، تم استقبالهم من قبل أهلها الأمر الذي أكد اقتناع الإمام غالب بن علي وأخيه الشيخ طالب لدعم القبائل في تلك المناطق، وبالرغم من سقوط نزوى استمرت العمليات العسكرية التي كانت تتألف من مجموعات صغيرة من المحاربين، أدت خلالها قوات السيد طارق دوراً رئيساً، وبعد انتهاء الهجوم بفترة قصيرة في أوائل عام ١٩٥٩م استعاد السلطان منطقة الجبل الأخضر بأسرها. (فيليب، ٢٠١٢: ٣٣٤، ٣٤٣)

وقد تم تكليف السيد طارق مسؤولية المنطقة الداخلية منذ عام ١٩٥٨م حتى غادر لتلقي العلاج الطبي في الهند في ربيع عام ١٩٥٩م، وكنتيجة لتلك النجاحات التي حققها السيد طارق في المناطق الداخلية أظهر السلطان سعيد تخوفه من أخيه السيد طارق مما دفع به إلى عدم إسناد أي منصب قيادي له، لذا قرر السيد طارق مغادرة البلاد في عام ١٩٦٢م، ولم يدرك السلطان سعيد حتى تلك اللحظة سبب مغادرة السيد طارق، وكان ذلك جراء السياسة التي انتهجها السلطان سعيد مع السيد طارق، خوفاً من التهديد المحتمل الذي قد يفرضه عليه السيد طارق؛ فقد رغب السلطان السابق تيمور بن فيصل بأن يتولى السيد طارق الحكم بعد أخيه السلطان سعيد، وتم الاتفاق على ذلك عند زيارة السلطان سعيد والسيد طارق لوالدهم تيمور بن فيصل في اليابان عام ١٩٣٧م، وبمجرد أن حظي السلطان سعيد بورث للعرش في أواخر عام ١٩٤٠م اتضحت الصورة فيما يتعلق بالحكم. (Peterson, 2016: 64)

المحور الثاني: موقف السيد طارق من سياسة السلطان سعيد بن تيمور:

لقد كانت أحكام هذه الوثيقة تتعارض بشكل واضح مع أهداف الإمامة؛ لذا هاجم مجلس قيادة الثورة العُمانية في الدمام السيد طارق، وجاء ذلك كرد فعل على الدستور المؤقت الذي أصدره السيد طارق لعُمان، على الرغم من أنه لم يكن مفصلاً ولا شاملاً كونه دستوراً مؤقتاً. (Burdett, 2003: 190; Peterson, 2007: 233) أكد السلطان سعيد بأن السيد طارق قد أرسل نسخة من الدستور لأخيه السيد ماجد بن تيمور والي بركاء في ذلك الوقت، والذي أرسلها بدوره إلى السلطان سعيد المتواجد في صلالة حينها، وأوضح السلطان سعيد أن الدستور لا يتناسب وطبيعة الحياة التقليدية في عُمان، ووفقاً لمعلومات السلطان سعيد فإن اجتماع السيد طارق مع زعماء وقادة التمرد العُماني في بيروت لم يكلل بالنجاح لذا كان الهجوم من طرفهم هو الشيء المتوقع. (Burdett, 2003: 191) لم يستطع السلطان سعيد تغيير السياسة التي اتبعتها في الحكم، فمع تقدمه في العمر أصبح من الصعب عليه أن يغير أسلوبه أو يرفع القيود التي وضعها، واتخذ من الأعراف القبيلية والدينية ذريعة للطريقة التقليدية التي يعتمد عليها في الحكم، واستفاد من خبرته في حرب الجبل الأخضر للتصدي للأخطار التي واجهته في ظفار، وأدى موقفه المتشدد في ظفار إلى التمرد الذي قادته جبهة تحرير ظفار في عام ١٩٦٥م ومحاولة التخلص منه، وبالرغم من ذلك لم يدرك السلطان سعيد المخاطر البعيدة لتغير الموقف في ظفار، بعد أن أصبحت الحركة الثورية ماركسية الانتماء عام ١٩٦٨م، غير أن ابنه السيد قابوس أدرك تلك الضرورة التي يتوجب عليه فيها أن يتحرك لإنقاذ الدولة مما كانت تتعرض له من محاولات إسقاط للحكم.

(FCO 8/2030/4: 7- 8)

كما رأى المسؤولون البريطانيون أهمية دعم السيد طارق لابن أخيه قابوس، فقدم هيو أولدمان "Hugh Oldman" وزير الدفاع، المبادرات الضرورية لإقناع السيد طارق بذلك، وقد تمكن مالكولم دنيسون "Malcolm Dennison" من الحصول على هذا التأييد في اجتماعهم الذي عُقد في دبي في الخامس من مايو ١٩٧٠م مع السيد طارق. (Worrall, 2014: 106)

بدأ السيد قابوس منذ شهر يونيو عام ١٩٧٠م بالتحرك لتغيير نظام الحكم، فحظي بدعم قلة من الأتباع المخلصين له في صلالة، وقبل أربع وعشرين ساعة من الإطاحة بالسلطان سعيد، قرر اتخاذ سياسة أكثر تحملاً وزيادة نفقات الدولة من أجل أعمال التطوير، وقد جاء قراره هذا متأخراً، فلم يعد التغيير مقبولاً منه، وأصبح ابنه قابوس مطالباً بتولي الحكم. (DEFE 25/186/71(1):)

(FCO 8/2030/4: 8; 2)

المحور الثالث: تشكيل الحكومة الجديدة:

تنازل السلطان سعيد بن تيمور مرغماً عن العرش في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٧٠م لابنه قابوس، الذي حصل على دعم الأسرة الحاكمة؛ ليكون سلطاناً للبلاد، فأعلن عن نواياه لتحديث الدولة وإلغاء القيود الحكومية غير الضرورية التي فرضها والده. (Kechichan, 1995: 38; FCO 8/ 1425/ 29) توجه السلطان قابوس إلى مسقط حيث استقبلته جموع

بينما كان السلطان سعيد يواجه العديد من المشاكل الداخلية، شعر أعضاء من عائلة البوسعيد بخيبة أمل متزايدة من رفض السلطان تفويض الصلاحيات والبدء في تطوير البلاد، ويعود ذلك إلى تخوف السلطان سعيد من أن يكلفه التغيير إنفاق الأموال التي لا يمتلكها في حقيقة الأمر، وجاء رد فعله هذا نتيجة إصراف كل من أبيه وجده السيد فيصل من وجهة نظره، في ذلك الوقت أصبح السلطان منعزلاً حتى أن ولده وورث عرشه قابوس لم يعد يراه كثيراً كما في السابق، لذا ازدادت الضغوط من أجل التغيير في وقت بات كل شيء لا يتغير في عُمان. (Worrall, 2014: 4; FCO 8/2030/4: 4; Zahlan, 2016: 113; 61)

وبمرور الوقت ازداد اهتمام السيد طارق بمستقبل بلاده ومصير أبنائه بشكل متزايد، فترك عُمان في عام ١٩٦٢م، حيث أنه كان غير قادر على إحداث التغيير بها، وكان يرغب في تعليم أبنائه ليكونوا قادرين على أداء دور مهم في إدارة البلاد مستقبلاً، وخلال تلك الفترة التي قضاها خارج البلاد أصبح لديه العديد من المصالح التجارية الألمانية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج.

(Joyce, 1995: 89; FCO 8/2465/144)

أثرت مغادرة السيد طارق لعُمان في عدد من أعضاء الأسرة الحاكمة كالسيد فهد الذي غادر هو أيضاً البلاد في ابريل عام ١٩٦٧م؛ احتجاجاً على انعدام التنمية في عهد أخيه، وانضم إلى السيد طارق الذي أعلن في أغسطس عام ١٩٦٧م بصورة رسمية ضرورة إزاحة السلطان سعيد من سدة الحكم، وهو الإعلان الذي نال تأييداً من العُمانيين المقيمين في الخارج. (Worrall, 2014: 61,106, 135) حظي السيد طارق بشعبية كبيرة في الداخل، منحته دعم الكثيرين له، من تجار مسقط ومطرح الذين أيدوا السيد طارق في أن يتولى زمام الحكم، حتى يتخلصوا من القيود المفروضة عليهم من قبل السلطان سعيد بن تيمور، ومن قوات السلطان المسلحة يعد بلوش مسقط الركيزة التي اعتمد عليها السيد طارق، إلا أن قائد فيلق قوات مسقط تنبه لهذا الأمر مما جعله يتخذ الخطوات اللازمة لضمان استمرارية ولائهم للسلطان سعيد. (Burdett, 2003: 59)

قاد السيد طارق حملة من خارج عُمان سعى من خلالها إلى جمع المعارضين للسلطان سعيد، فقد أقام علاقات مع جبهة تحرير ظفار في منتصف الستينات، ولكن التحاقه بها تم رفضه من قبل القادة الراديكاليين عقب سنة ١٩٦٨م كونه فرد من عائلة البوسعيد الحاكمة.

كذلك أقام السيد طارق بشكل واضح علاقات مع الشيخ طالب بن علي الهنائي ومُنح بعض السلطة على جيش تحرير عُمان التابع للشيخ طالب بن علي، كما طرح السيد طارق فكرة الملكية الدستورية، وظهرت نسخ من الدستور الذي اقترحه في مسقط بنهاية شهر أكتوبر عام ١٩٦٧م حيث تكون من ستة أبواب تضمنت: الدولة، سلطة الحاكم، صلاحيات مجلس الوزراء، صلاحيات مجلس الدولة، صلاحيات المجلس الوطني، العلاقات الدولية.

وبيتر ماسون "Peter Mason" مسؤول البنك البريطاني في الشرق الأوسط، ولأن معظم من في هذا المجلس من غير العُمانيين؛ لذا رغب العُمانيون في فض هذا المجلس المؤقت بأسرع وقت. (Worrall, 2014: 106)

وعند عودة رئيس الوزراء الجديد في نهاية أغسطس ١٩٧٠م - حيث أنه غادر لإنهاء شؤونه الخاصة في ألمانيا واستقطاب العُمانيين المقيمين في الخارج للاشتراك بالحكومة الجديدة- تم حل المجلس ونقل الإدارة إلى المجلس الذي أسسه السيد طارق من العُمانيين.

(Clements, 1980: 66; Peterson, 2016:204)

مثلت عملية تأسيس الحكومة الجديدة تحدياً كبيراً، ففي بداية أغسطس عام ١٩٧٠م، أعلن السيد طارق تعيين أول وزراء الحكومة الجديدة، فتم تعيين سعود بن علي الخليفي وزيراً للتعليم، والدكتور عاصم الجمالي وزيراً للصحة، والسيد بدر بن سعود البوسعيدي وزيراً للداخلية، ومحمد بن أحمد البوسعيدي وزيراً للعدل. (Peterson, 2016: 203)

ومنذ بداية إنشاء وزارة العدل، تولت الوزارة الإشراف على معظم الشؤون الدينية مع الإشراف على محاكم الشريعة والقضاة والوقف والزكاة، بالإضافة إلى العديد من المشروعات مثل تجديد المساجد وأنظمة الري والأراضي الزراعية، وفي وقت لاحق قام السلطان قابوس بدمج وزارتي العدل والداخلية وكان هذا يمثل بدرجة أساسية عودة التنظيم الذي كان متبعاً في عهد أبيه السلطان سعيد بن تيمور، لكنه رجع وأعاد هيكله الحكومة في عام ١٩٧٣م، وقد ساهم السيد طارق بن تيمور في تطوير النظام القانوني عندما أحضر محامي سوري يدعى ياسر إدليب إلى مسقط كمستشار قانوني عام ١٩٧١م.

أما وزارة الداخلية فقد بدت تحت إدارة السيد طارق مختلفة عما كانت عليه أيام السلطان سعيد بن تيمور، مع استمرارها في تولي مسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في إدارة شؤون المناطق، بما في ذلك الإشراف على بلدية مسقط، كما تولت الوزارة المسؤولية عن الشرطة. (Allen, 2002: 45, 58- 59)

كما عين السيد طارق وزراء للإعلام والخدمات الاجتماعية والعمل والاقتصاد، في حين تولى السلطان قابوس مسؤولية وزارة المالية والدفاع والشؤون الخارجية التي تشارك مسؤوليتها في بادئ الأمر مع السيد طارق بن تيمور. (جونز، ٢٠١٨: ١٩٧)

واستقر الشكل العام لحكومة السيد طارق مع بداية عام ١٩٧١م، إلا أن الحكومة الجديدة واجهت مشكلات داخلية هائلة متمثلة في كيفية إدخال التحديث إلى البلاد، بعد العزلة التي عاشتها في الحقبة الماضية، وخلال عام ١٩٧٠م حققت الحكومة إنجازاً لا يستهان به خارجياً وداخلياً معاً، بالرغم من صعوبة أحداث تأثير جوهري لتنمية البلاد ككل؛ لاختلاف توجهات السلطان ورئيس وزرائه فيما يتعلق بالتشريعات المستقبلية لحكم البلاد. (DEF) (25/ 186/ 71(1): 4; FCO 8/ 1848/ 2: 2)

فقد تمثلت رؤية السيد طارق بشأن عُمان في أن تكون ملكية دستورية، بينما كان السلطان قابوس يميل إلى تولي الدور التقليدي الذي يتولاه سلطان عُمان كما كان والده من قبله، إضافة إلى عدم

العُمانيين المتحمسين للتغيير، وفي الثاني من أغسطس وصل السيد طارق إلى السلطنة بعد أن استدعاه السلطان قابوس لتولي منصب رئيس الوزراء، وكلفه باتخاذ الخطوات اللازمة لتشكيل أول حكومة للسلطنة من المواطنين العُمانيين المتواجدين داخل عُمان وخارجها، وقوبل وصوله بالحفاوة، حتى أنه رددت له الأغاني الوطنية فرحاً بعودته.

(DEF 25/ 186/ 71(1): p2; Burdett, 2003: 143; Peterson,) (2016: 203; Worrall, 2014:106)

كان السيد طارق على دراية كبيرة بعالم الأعمال التجارية، وقد أسهمت إجادته للغات العربية والتركية والإنجليزية والألمانية، ووعيه الكبير للتطورات في منطقة الخليج في جعله المرشح المثالي للمنصب الجديد، خاصة بعد أن أدرك السلطان قابوس قلة الكفاءات السياسية في عُمان باستثناء القلة كالسيد طارق بن تيمور الذي تمتع بمؤهلات ومقدرات فاقت معاصريه، إضافة إلى كونه حليف قوي لابن أخيه، وأعرب كلاهما عن ضرورة بداية عهد جديد، ونال السيد طارق محبة واحترام العُمانيين المقيمين داخل عُمان وخارجها، مما منحه صفة القائد المؤثر، وللتقليل من تأثير السيد طارق وقوته حرص المستشارون البريطانيون على رفع توصياتهم إلى السلطان قابوس ليتولى السيد طارق منصب رئيس الوزراء؛ وذلك حفاظاً على موازين القوى في البلاد، بالرغم من ذلك رغب السلطان في الاستفادة من خبرات عمه لإدارة شؤون البلاد. (Kechichan, 1995: 38)

فالسيد طارق بن تيمور يتمتع بعقلية استراتيجية محكمة، وصاحب رأي سياسي مستقل، ويتعامل مع الأمور بمرونة تامة، وهو مدرك للأوضاع السياسية الدولية، ولا يوجد لديه أدنى شك فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين بلاده والحكومة البريطانية كما شكك البعض، وكان قوياً يتقن النقاش وشجاعاً في التعبير عن رأيه. (Beasant, 2002: 144)

وفي السادس من أغسطس عام ١٩٧٠م أعلن السلطان قابوس أن مسقط وعُمان وظيفاً وحدة إقليمية واحدة تم دمجها تحت اللقب الرسمي لسلطنة عُمان، ومنذ تلك اللحظة اتضحت المطالب الإقليمية للسلطان، حيث يعكس الاسم السابق "سلطنة مسقط وعُمان والأقاليم التابعة" بدقة الطبيعة الإقليمية المجزأة للسلطنة، وعلاقتها غير الوطيدة بظفار، وعلى النقيض من ذلك، يمثل الاسم الجديد "عُمان"، وحدة مركزية قوية تعد نموذج للدولة القومية الحديثة، وترك للسيد طارق نقل الوضع الداخلي في عُمان إلى العالم الخارجي؛ لإيضاح طبيعة الحكم في عُمان. (Takriti, 2016: 223-)

(224) وخلال الفترة التي سبقت تشكيل الحكومة الجديدة، سيرت لجنة عرفت باسم المجلس الاستشاري المؤقت أمور الحكومة، وتكونت عضوية هذا المجلس من أولدمان "Oldman" رئيساً للمجلس، وجون جراهام "John Graham" الذي كان يشغل منصب قائد القوات المسلحة السلطانية، إضافة إلى عدد من المسؤولين التنمويين، وبعض العُمانيين الذين شاركوا في عملية تغيير الحكم، وفرانسييس هوجز "Francis Hughes" من تنمية نفط عُمان،

السلطنة، على استمرار حكم السلطان الفردي، بالإضافة إلى ذلك، قدمت توصيات لتعزيز قبضة السلطان قابوس على القطاعات الاستراتيجية في البلاد، واقترحت تعيين مستشار مختص بشؤون النفط لدى السلطان وإحاقه بوزارة المالية، على الرغم من أنهم كانوا يدركون حاجة السيد طارق لدعم وجهة نظره، من الملاحظ أن موقفهم هذا لم ينشأ من فراغ، فالحكومة البريطانية دعمت في السابق كل من الملك حسين وشاه إيران في مواجهة الحركات الداخلية المناهضة لهم. (Takriti, 2016: 227)

أدى نهج السيد طارق المتحمس لأداء واجباته كرئيس للوزراء في المزيد من الاختلافات الجوهرية حول طريقة إدارة البلاد، مما أثار عداوة عدد من الشخصيات البريطانية في مسقط والتي ساعدت فيما مضى للتخطيط في قلب نظام الحكم في البلاد. (Peterson, 2016: 209)

حاول السيد طارق احكام قبضته مجدداً على حكومته، وبالرغم من اختلافه مع السلطان حول صلاحيات كل منهما، إلا أنه كان عقلانياً ومعتدلاً في كل موضوع يناقشه. وأراد أن يمنح السلطان فرصة حتى يستفيد من تجاربه في إدارة الدولة، وأكد السيد طارق أنه سيقبل بتقرير وايتهيد "Whitehead" والذي يحمل في تفاصيله الكثير مما سيعود على عُمان بالنفع، على الرغم من اعتراض التقرير على الأجزاء الدستورية ليدخلها ضمن صلاحيات السلطان. (Burdett, 2003: 248)

وعندما تلقى سفير عُمان إلى الأمم المتحدة أحمد مكي تعليمات مغايرة لما أوصى به السيد طارق، أدرك الأخير أن عليه الابتعاد عن كل ما يتعلق بالسياسة، وفكر ملياً إلى أن قرر تقديم استقالته في ديسمبر عام ١٩٧١م، كانت خسارة خبرة السيد طارق ومواهبه السياسية عائقاً كبيراً للحكومة، حتى أصبح السلطان عرضة للضغوط، وبعد فترة قصيرة من استقالة السيد طارق عاد إلى مسقط وأصبح مستشاراً للسلطان وممثلاً له في المحافل الدولية المختلفة.

(Allen, 2016: 209; Clements, 1980: 68; Peterson, 2016: 210)

أصدرت التغييرات الوزارية بعد استقالة السيد طارق، وتم تعيين الدكتور عاصم الجمالي القائم بأعمال رئيس الوزراء من قبل السلطان للإعلان عن تفاصيل التغييرات الحكومية والنظر في التعيينات الدبلوماسية، بعدما شكل السلطان قابوس الحكومة الجديدة في الثاني من يناير عام ١٩٧٢م، محتفظاً لنفسه بمنصب رئيس الوزراء بالإضافة إلى وزير الدفاع ووزير المالية ووزير الشؤون الخارجية، وجمع السلطان قابوس حوله عدد من المستشارين الأجانب، منهم البريطاني تيم لاندن "Tim London" والأمريكي روبرت أندرسون، Allen. (Robert Anderson, 2002: 36; FCO 8/ 1844/ 1 ;)

وفي الفترة بين الحادي والعشرين من يناير عام ١٩٧١ والرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٧٩، تم إعادة تشكيل مجلس الوزراء العُماني احدى عشرة مرة، حيث زادت الأقسام الإدارية من ثمانية إلى ثلاثة وعشرين وتم إنشاء عدد من الهيئات المتخصصة بما

رغبته في تغيير نظام الحكم بشكل جذري؛ حتى لا يتسبب ذلك في المزيد من المشاكل الداخلية، لذا ركز السلطان ورئيس وزرائه على التنمية بغض النظر عن الأسلوب المتبع في إدارة البلاد، فمنذ تسلم السلطان قابوس مقاليد السلطة حاول تحويل الاقتصاد بشكل شامل، وكان الإسراع بمسار التنمية إحدى الإجراءات الأولى التي اتخذها السلطان قابوس ورئيس وزرائه السيد طارق بن تيمور.

(FCO 8/ 2690/ 27) ; (FCO 8/ 2014/ 3: 2; جونز، 2018: 196) لذا بدأت الحكومة بتنفيذ برامج طموحة لبناء المدارس والمستشفيات؛ حيث أنه في يوليو عام ١٩٧٠م كان هناك ثلاثة مدارس ابتدائية، إذا ما استثنينا المدارس المعنية بتعليم القرآن الكريم والقراءة والكتابة والمدرسة التجارية التي تديرها شركة تنمية نفط عُمان المحدودة، وكان هناك مستشفين فقط ويداران من قبل البعثة الأمريكية، بالإضافة إلى عدد من العيادات والمستوصفات، لذا بدأت وزارة الصحة بافتتاح المستشفيات.(FCO 8/ 2014/ 3: 2; 5-6; 8/ 1848/ 2)

بعد أن أبرمت الحكومة عقود مع شركات أجنبية لبناء ستة مجمعات يتألف كل مجمع من مستشفى ومدرسة، إضافة إلى بناء عدد من المراكز الصحية وخمس عشرة عيادة طبية، وافتتحت المدارس بصورتها التقليدية في كل أنحاء البلاد، ومن أهم المشاريع التي نفذت مع بداية السبعينات مشروع ميناء السلطان قابوس بمطرح، والطريق المعبد الذي يربط مسقط بالباطنة، كما بدأ العمل في بناء مطار دولي في السيب، وأعلنت خطط طويلة الأمد لتنمية صيد الأسماك والزراعة وهما قطاعا العمل الرئيسيين في البلاد.

(هاليداي، ٢٠١٠: ٣٥٦; 6; FCO 8/ 1848/ 2) أسهم في هذه التنمية تولى رئيس الوزراء السيد طارق مسؤولية وزارة التنمية مما سمح له بوضع الأولويات فيما يتعلق بالمشروعات التنموية، والتركيز على تطوير البنية التحتية للبلاد، بالرغم من ذلك لم يتمكن السيد طارق من إنجاز الكثير من الإصلاحات الإدارية؛ لعدم تحديد مهام كل من السلطان ورئيس وزرائه بشكل دقيق، فكان من المفترض أن يتولى السيد طارق مسؤولية الحكومة، إلا أنه لم يُوضح له السياسة العامة واستراتيجية الحكومة، ولم يمنح أي سلطات واضحة، الأمر الذي أعاقه عن تحقيق خطته التنموية. (Burdett, 2003: 214; Riphenburg, 1998: 51)

أدى الاختلاف في وجهات النظر بين السلطان ورئيس وزرائه والذي وصل ذروته عام ١٩٧١م إلى وجود آراء مختلفة حول استمرارية حكم السلطان بتلك الطريقة التي رأى فيها السيد طارق تقييداً للتنفيذ التدريجي للملكية الدستورية، لذا تمت الاستعانة بخدمات المستشار الأسترالي، جون تاونسيند "John Townsend" من المجموعة الاستشارية وايتهيد "Whitehead Consulting Group" والتي مقرها في لندن، وكانوا قد أعدوا فيما مضى دراسة للنظام السياسي في عُمان. (Peterson, 2016: 209)

وبحلول نهاية شهر أكتوبر عام ١٩٧١م ظهر تقرير وايتهيد "Whitehead"، وقد أيد التقرير الذي أوصى بهيكل الحكم في

الخليلي، مع شخصيات كانت معارضة لحكم السلطان سعيد بن تيمور، إلا أن البعثة أبلغت أنه يتعين على السلطنة الوصول إلى توافق مع الإمامة كشرط أساسي للاعتراف بها. إذ تم الاعتراف بإمامة عُمان كدولة في المنفى من قبل معظم الدول العربية فيما مضى، مما يشكل عقبة سياسية وقانونية أمام قبول السلطنة.

(Takriti, 2016: 224)

في حين لقيت بعثات النوايا الحسنة إلى الدول غير العربية ترحيباً، فيما عدا الاتحاد السوفيتي ومن أجل ذلك أراد السيد طارق عدم استعداء الروس، ورتب لمقابلتهم في الكويت لمناقشة طلب عُمان في الأمم المتحدة.

وفي مارس عام ١٩٧١م، قدمت عُمان طلبها للانضمام إلى جامعة الدول العربية؛ لتتمكن من الحصول على الدعم العربي في الأمم المتحدة، وكان من الواضح رغبة السلطان قابوس ورئيس وزرائه في الانضمام إلى الأمم المتحدة في أقرب فرصة، لذا تعين على السيد طارق التخلص من العقبات التي تمنع حصول عُمان على الدعم العربي. (Worrall, 2014: 152- 154)

عرض السيد طارق القضية العُمانية بحزم في نيويورك فأرسل رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتقديم طلب الانضمام لعضوية الأمم المتحدة في الرابع والعشرين من مايو عام ١٩٧١م، ومن أجل ذلك تم تعيين السيد طارق وزيراً للخارجية العُمانية من قبل السلطان بالإضافة إلى دوره كرئيس للوزراء، وذلك في الأول من يونيو ١٩٧١م وخلال فترة ممارسة السيد طارق لمنصب رئيس الوزراء، كان اتجاه السياسة الخارجية للسلطنة مرتكزاً إلى حد كبير على إبراز الشخصية الوطنية للدولة.

(Kechichan, 1995: 7- 8; Worrall, 2014: 154)

وعندما أرسل السيد طارق بعثة النوايا الحسنة الثانية إلى العواصم العربية وفي مقدمتها الرياض، عرضت المغرب وتونس دعم السلطنة في جامعة الدول العربية، في حين أصرت بقية الدول التي تمت زيارتها على حل مسألة الإمامة، لذا قررت المجموعة العربية في نيويورك ضرورة قبول السلطنة في جامعة الدول العربية قبل إحراز أي تقدم في الأمم المتحدة، فعرض السلطان السماح بعودة الشيخ غالب بن علي الهنائي إلى عُمان مع إعطائه منصب المفتي العام للسلطنة، ومنح شقيقه الشيخ طالب منصباً وزارياً، وقام عدد من شيوخ القبائل بما في ذلك الشيخ هلال الخليلي بنقل هذه الرسالة إلى الإمامة، وكان من المأمول أن ينهي هذا الموقف السعودي المتمثل في معارضة قبول سلطنة عُمان بالجامعة العربية لعدم التوافق بين السلطان والإمام، إلا أن غالب بن علي لم يقبل بهذا العرض، بالرغم من إعلان حكومة السلطنة عدم ممانعتها في عودة الشيخ غالب بن علي والشيخ طالب بن علي والشيخ سليمان بن حمير إلى عُمان كمواطنين في حال رغبوا في ذلك. (Takriti, 2016: 225)

أرسل السيد طارق برقية إلى الأمم المتحدة في الخامس من أغسطس عام ١٩٧١م؛ للسؤال عن الموعد الذي سينظر فيه المجلس في طلب سلطنة عُمان للحصول على العضوية، وقد بذل جهده في كسب الأشخاص الذين قد يعارضون الطلب، وعندما اجتمع مجلس

في ذلك مجلس الدفاع الوطني في الحادي عشر من مارس عام ١٩٧٣م؛ للعمل كفرع استشاري للسلطان، ومجلس التخطيط المؤقت في السابع من مارس عام ١٩٧٢م برئاسة السيد ثويني بن شهاب، وبنك عُمان المركزي في ديسمبر عام ١٩٧٤م؛ لمجارة التقدم الاقتصادي في البلاد، برئاسة السيد طارق بن تيمور، الذي ظل توقيعه هو المعتمد على العملات العُمانية حتى وفاته في عام ١٩٨٠م. (Beasant, 2002: 148; Kechichan, 1995: 50)

وبحلول عام ١٩٧٥م تم اتخاذ بعض الخطوات السياسية لوضع دستور خطي لعُمان؛ ليرسم ملامح السياسة العُمانية، وبصرف النظر عن ذلك تم إقناع السلطان أن عُمان لم تكن مهياًة خلال تلك الفترة لإشراك الشعب في شؤون البلاد من خلال المجالس السياسية، كون العُمانيون لم يصلوا بعد لمرحلة النضج السياسي؛ لوجود قلة من المؤهلين ولارتفاع مستوى الأمية بين سكان عُمان؛ لذا لم تكن السلطنة على استعداد لخوض تجربة نظم سياسية جديدة في أواخر السبعينات، ومن الملاحظ أنه في أواخر الثمانينات، تطلب التطور الاجتماعي والحدثة السريعة في البلاد إصدار تشريع للتعامل مع هذه المستجدات مثل لوائح العمال والأعمال المصرفية والاستثمار واستغلال الموارد الطبيعية وغيرها، وكلما ظهر نشاط اقتصادي في السلطنة، أخذ السلطان على عاتقه مهمة وضع صياغة للتشريع من خلال سن القرارات. (Kechichan, 1995: 50)

المحور الرابع: الانضمام إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة:

لم يكن هناك أي تمثيل دبلوماسي لعُمان حتى عام ١٩٧٠م، وقد أدرك السلطان قابوس ورئيس وزرائه السيد طارق أنه لا يمكن تلبية الاحتياجات الداخلية للبلاد مع العزلة التي تعيش بها عُمان، فقام السلطان قابوس بتكليف السيد طارق بمهمة هائلة لضمان الاعتراف الدبلوماسي لعُمان، فكان على السيد طارق القيام بالعديد من الاتصالات مع كثير من القادة المؤثرين في العالم العربي؛ من أجل الحصول على تأييدهم لتحقيق هذا الهدف، وسعى سعياً حثيثاً من أجل إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية والأجنبية.

(Kechichan, 1995: 38, 47- 48)

تمتع السيد طارق بقدر كبير من المصادقية في العواصم العربية، وكان لعودته لعُمان نتيجة إيجابية كبيرة في مجال الشؤون الخارجية لعُمان، والتي كانت مسؤوليتها مشتركة بين السلطان قابوس والسيد طارق دون فصل واضح فيما يتعلق بصلاحيات كل منهما.

مثل قبول عُمان عضواً في هيئة الأمم المتحدة أهمية كبيرة في مجال سياستها الخارجية، إذ سيمثل ذلك الاعتراف النهائي بوجود سلطنة عُمان وسيادتها، وللحصول على ذلك كان على عُمان الانضمام أولاً إلى جامعة الدول العربية كبادرة ضرورية لعضوية الأمم المتحدة، حيث أن العديد من الدول سوف تدعم العضوية العُمانية. (Worrall, 2014:135,152)

ومن أجل تبديد الاعتقاد بأن عُمان كانت تحت نوع من الحماية البريطانية، تم إرسال بعثة ودية إلى العواصم العربية، في أوائل عام ١٩٧١م، وانطلقت البعثة التي قادها وزير التعليم آنذاك سعود

ألقى السيد طارق بن تيمور خطاباً في هيئة الأمم المتحدة بمناسبة قبول السلطنة عضواً في المنظمة الدولية، وقال فيها: "جئت هنا مع آمال أمتي في هذه المنظمة واعتقادهم بأنه بالتطبيق الكامل لمبادئها النبيلة يمكن الحصول على الأمن والصدقة بين شعوب العالم. إن سلطنة عُمان كانت ومازالت طوال القرون الأربعة عشر الماضية دولة مستقلة ولم تفقد استقلالها ولا سيادتها أبداً خلال تاريخها الطويل، وعندما أصبحت العضو الواحد والثلاثين بعد المئة في هيئة الأمم أنهت عُمان رسمياً وإلى الأبد العشرات من سنوات العزلة والنسيان الإجباري". (جريدة الوطن، العدد ٣٢، بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧١م)

تنقل السيد طارق كثيراً بين دول العالم من أجل الحصول على الاعتراف بسلطنة عُمان، وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع مختلف الدول، تمكن من خلالها تحقيق إنجازاً تاريخياً مهماً للسلطنة، عندما تمكن من توجيهها للاهتمام بالشؤون الدولية بعد عزلتها الطويلة، وبالرغم من كل ذلك فإن الرحلات الخارجية الطويلة التي قام بها السيد طارق بن تيمور اعتبرت من البعض غير ذات أهمية فيما يتعلق بالشأن الداخلي. (Beasant, 2002:147)

ونظراً لعدم التوافق في التوجهات السياسية للسيد طارق بن تيمور مع السلطان قابوس قدم السيد طارق استقالته من منصبه كوزير للخارجية بعد أن أنجز مهمته في نهاية أكتوبر عام ١٩٧١م، وبعد قبول عُمان عضواً في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة؛ اضطرت المملكة العربية السعودية متمثلة في الملك فيصل بقبول انضمامها إلى الجامعة العربية، وبحلول الحادي عشر من ديسمبر عام ١٩٧١م كان السلطان قابوس في الرياض يستقبل كسلطان عُمان من قبل الملك فيصل الذي أعجب بالسلطان قابوس وصدر بيان رسمي بالاعتراف بسلطنة عُمان في الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٧١م، دون ذكر للنزاعات الحدودية بينهما، وبهذا تمكنت السلطنة من تحديد مسارات سياستها الخارجية. (Worrall, 2014:156- 157)

الخاتمة

أثرت الأزمة المالية التي مرت بها عُمان على سياسة السلطان سعيد بن تيمور في الحكم، الأمر الذي أسهم في ظهور العديد من حركات المعارضة والتمرد على حكمه، في حين أدى السيد طارق بن تيمور بالرغم من عدم توافقه في كثير من الأمور مع السلطان سعيد دوراً في تثبيت حكم أخيه السلطان، والتصدي للحركات الداخلية التي واجهها خلال الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٥٩م، إلا أنه وبسبب تمسك السلطان سعيد بطريقة حكمه التقليدية أثر الابتعاد عن الحياة السياسية.

فالسيد طارق وبالرغم مما تمتع به من كفاءات سياسية وعسكرية، إلا أن السلطان سعيد لم يمنحه المنصب الذي يتلاءم وقدراته، ويرجع ذلك إلى سياسة الحكم التقليدية التي انتهجها السلطان سعيد والتي تقتضي أن يتولى بنفسه كافة شؤون الحكم، وقد استمر هذا النهج في الحكم عند تولى السلطان قابوس حكم عُمان، إذ لم تقبل القبائل العُمانية إلا تلك السياسة في الحكم، فهي

الأمن في السادس عشر من أغسطس؛ للنظر في الطلب العُماني وغيرها من الطلبات، تم إحالة الطلب إلى لجنة قبول الأعضاء الجدد، التي قررت تأجيل تلك الدراسة. (Kechichan, 1995: 8; Worrall, 2014: 154)

كان من مصلحة السلطنة أن تزامن طلبها مع الطلبات المقدمة من قطر والبحرين بعد تخلصهما من معاهدات الحماية التي كانت تربطهما ببريطانيا، وفي ذلك إشارة إلى نهاية الحقبة البريطانية في الخليج؛ لذا رحبت جامعة الدول العربية بدول الخليج الجديدة في صفوف الدول العربية المستقلة، وأدى ذلك إلى خلق ظروف مواتية بشكل غير مسبوق للسلطنة، وأثار تعاطفاً واسعاً للنظر في طلبها جنباً إلى جنب مع طلب قطر والبحرين، وفي هذه الأثناء، تم على الفور جمع وفدين من السلطنة، أحدهما توجه للقاهرة والآخر لنيويورك، في محاولة لإظهار السلطنة بشكل أفضل، وكان وفد القاهرة مؤلفاً من سعود الخليلي، ومحمد الحارثي وسليمان السالمي، وتوجه الوفد إلى القاهرة في السادس من سبتمبر عام ١٩٧١م، ليكون حاضراً لاجتماع الجامعة العربية المنعقد في الحادي عشر من سبتمبر عام ١٩٧١م، وعلى الرغم من قبول قطر والبحرين خلال تلك الجلسة، تمكنت المملكة العربية السعودية من تأخير طلب السلطنة لأسبوعين. (Takriti, 2016: 226)

بسبب الدعوى المضادة المقدمة من الإمام غالب، وللخروج من هذا المأزق، حضر السيد طارق الاجتماع التوفيقى بين حكومة عُمان والإمام غالب في بيروت، إلا أن ذلك الاجتماع لم يؤتي ثماره، ورفض السيد طارق بشكل كامل الشروط التي وضعها الإمام غالب لسحب دعواه، ونبه رئيس الوزراء السيد طارق جامعة الدول العربية بأن عدداً من القرارات لدعم المطالبات المشروعة لإمام عُمان للسيادة على عُمان أصبحت لاغية بتلك الإعلانات والمطالبات، واحتج السيد طارق بشكل ناجح بأنه يتعين على جامعة الدول العربية إعادة النظر في موقفها القديم تجاه عُمان لأن السلطان الجديد هو في حقيقة الأمر حاكم شرعي للبلاد، ويحظى بغالبية الاجماع الوطني. (Kechichan, 1995: 7- 8)

ووفقاً لتلك الجهود التي بذلها، قررت جامعة الدول العربية في التاسع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٧١م قبول عضوية سلطنة عُمان بالرغم من اعتراض جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والإمام غالب، وبذلك حقق السيد طارق انتصاراً سياسياً كبيراً حيث وضع قرار جامعة الدول العربية نهاية للاعتراف السياسي الوحيد الذي حصلت عليه إمارة عمان. (Kechichan, 1995:8; الخان، ٢٠٠٥: ٩٦-٩٧)

وباتت العقبة الأخيرة هي اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بعضوية سلطنة عُمان، حيث تم دعم الوفد العُماني بوصول السيد طارق في السادس من أكتوبر عام ١٩٧١م، وفي اليوم الثاني انعقدت الجمعية العمومية لدراسة طلب سلطنة عُمان، عندما سجل التصويت مائة وسبع عشرة صوتاً مؤيداً لانضمام السلطنة مقابل اعتراض واحد جاء من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وامتناع صوتين عن التصويت هما كوبا والمملكة العربية السعودية. (Kechichan, 1995:8; Worrall, 2014: 156)

FCO 8/1844/1; Sultan and Prime Minister, Telegram No. 464, 30/12/1971.

FCO 8/1848/2; Oman: Annual Review for 1971, Diplomatic Report No. 70/72, 3/1/1972.

FCO 8/2030/4; Sultan Said bin Taimur: An Obituary, DS No. 3/73.

FCO 8/2014/3; Oman economy, 9/6/1973.

FCO 8/2465/144; Central Bank of Oman: Sayyid Tariq bin Taimur Al Bu Saidi personality report, 29/6/1975.

FCO 8/2690/27; call by Omani minister of state for foreign affairs, 15/12/1976.

IOR/L/PS/12/200/9; from British Consulate General (Frankfort, Main) to H.M Principal Secretary of State for Foreign Office (London), 15/5/1936.

IOR/L/PS/12/2972/84; Muscat intelligence summary No. 13 for the period from 1st to 15th July 1944.

IOR/R/15/1/447/9; Muscat Succession, No. C/562, 15/10/1940.

IOR/R/15/1/467/4; D.O. No. 62-P.15/45, 8/6/1945.

IOR/R/15/1/467/6; Extract from Muscat intelligence summary No. 13 for the period from 1st to 15th July 1945.

IOR/R/15/1/720/89; Administration Report of The Political Agency (Muscat) for the year 1945.

IOR/R/15/3/230/10; letter No. 344/2/40, 30/5/1940.

IOR/R/15/3/230/14; D.O. No C/444, 15/8/1940.

IOR/R/15/6/242/44; letter from Political Agency (Muscat) to Political Resident (Bushire) No. 1126, 19/8/1945.

IOR/R/15/6/359/140; Muscat Intelligence Summary for the period 1st to 15th November 1945, No. 21.

Allen, Calvin; Rigsbee, W. Lynn.)2002(. Oman under Qaboos: From Coup to Constitution 1970- 1996. Frank Cass, London.

Beasant, John.)2002.(Oman: The True Life Drama and Intrigue of an Arab State. Mainstream Publishing, London.

Burdett, A. (Ed). (2003). Records of Oman 1966- 1971, Vol 2, Archive Edition, England.

Burdett, A. (Ed). (2003). Records of Oman 1966- 1971, Vol 6, Archive Edition, England.

Clements, F. A. (1980). Oman the Reborn Land. Longman group Ltd, London.

تعترف بالحاكم الواحد الذي يجمع كافة الصلاحيات، بالرغم من ذلك كلف السلطان قابوس رئيس وزرائه بعدد من المهام، وبالرغم من صعوبة تحديد الصلاحيات أدى السيد طارق خلال توليه منصب رئيس الوزراء دوراً مهماً في إخراج عُمان من عزلتها، وإيجاد مقعد لها ضمن جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، مما أسهم في تسريع عمليات التنمية الشاملة في البلاد.

المراجع

جريدة الوطن، العدد ٣٢، بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧١م.

جونز، جيرمي؛ ريدوت، نيكولاس (٢٠١٥). تاريخ عُمان الحديث، أيمن بن مصبح العويسي (٢٠١٨)، بيروت، دار الرافدين.

الحارثي، سعيد بن حمد (١٩٨٠). اللؤلؤ الرطب في إبراز مستودعات القلب، ب.ن، مسقط.

الحارثي، محمد بن عبدالله بن حمد (٢٠٠٧)، موسوعة عُمان: الوثائق السرية، مج٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الخان، سليمان بن عبد الرحمن أحمد (٢٠٠٥). موقف جامعة الدول العربية والأمم المتحدة من القضية العُمانية (١٩٥٣-١٩٧٤م)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جمهورية مصر العربية.

الريامي، علي بن محمد بن ناصر (٢٠١٨). حرب الجبل الأخضر (١٩٥٧-١٩٥٩م)، ط١، دمشق، دار الفرقد.

الريس، رياض نجيب (٢٠٠٤). صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨-١٩٧١، ط٣، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر.

الشحي، عبدالله علي (٢٠٠٥). الإمامة في عُمان ١٩٥٤-١٩٧٣م، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

العمرى، ثابت غازي بدر (٢٠٠٩). الدور البريطاني في النزاع بين السلطنة والإمامة في عُمان، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، عمّان.

فيليب، وندل، عُمان تاريخ له جذور، ترجمة مركز المؤسسة (٢٠١٢). بيروت، الدار العربية للموسوعات.

مقبيل، سالم بن عقيل بن علوي (٢٠٠٥). عُمان بين التجزئة والوحدة ١٩١٣-١٩٧٦م، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جمهورية مصر العربية.

هالدياي، فريد (١٩٧٤). الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة محمد الرميحي (٢٠١٠) بيروت، دار الساقى.

المراجع الاجنبية

DEFE 25/186/71(1); Sultanate of Oman: Annual Review for 1970, 4/1/1971.

FCO 8/1425/29; TEL No. 27/245z, 7/1970.

Holden, David. "Sultan must go -brother" Sunday Times, 20 Nov. 1966, p4.

Joyce, Miriam.)1995(. The Sultanate of Oman: A Twentieth Century History. Praeger Publishers, London.

Kechichan, Joseph.)1995). Oman and the world: The Emergence of an independent foreign policy. Rand's publications, Santa Monica.

Peterson, J. E. (2016). Oman in the twentieth century: Political foundation of an emerging state. Routledge, London.

Peterson, J. E. (2007). Oman's Insurgencies: The Sultanate's Struggle for Supremacy. Saqi, London.

Riphenburg, Carol. (1998). Oman political development in a changing world. Praeger Publishers, London.

Takriti, Abdel Razzaq. (2016). Monsoon Revolution: Republicans, Sultans, and Empires in Oman, 1965-1976. Oxford University Press. Oxford.

Worrall, James. (2014). Statebuilding and Counter Insurgency in Oman: Political, Military and Diplomatic Relations at the End of Empire. I. B. Tauris & Co Ltd, London.

Zahlan, Rosemarie Said. (2016). The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman. Routledge, London.